

الإيطاليون يصوتون في انتخابات يتصدرها اليمين المتطرف



روما - (أ ف ب)

بدأ أكثر من 50 مليون إيطالي الإدلاء بأصواتهم، الأحد، لانتخاب برلمانهم وسط توقعات بتصدر اليمين المتطرف النتائج، وتوليّه رئاسة الحكومة خلفاً لماريو دراغي في سابقة بهذا البلد. وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها في الساعة 5,00 ت غ فيما كان الناخبون يقفون في صفوف انتظار للإدلاء بأصواتهم. وستبقى المراكز مفتوحة حتى الساعة 21,00 ت غ، على أن تصدر فور إغلاقها أول استطلاعات الرأي التي ستعكس صورة واضحة للنتائج.

وفي ظل توقعات تمنح حزب «فرايتلي ديتاليا» (إخوة إيطاليا) من الفاشيين الجدد حوالي ربع نوايا الأصوات بحسب استطلاعات الرأي الأخيرة، من المرجح أن تتولى زعيمته جورجيا ميلوني (45 عاماً) رئاسة حكومة ائتلافية تكون الهيمنة فيها لليمين المتطرف على حساب اليمين التقليدي.

وسيشكل ذلك زلزالاً حقيقياً في إيطاليا، إحدى الدول المؤسسة لأوروبا وثالث قوة اقتصادية في منطقة اليورو، إنما كذلك في الاتحاد الأوروبي الذي سيضطر إلى التعامل مع السياسيّة المقربة من رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان. وحذرت زعيمة الحزب خلال حملتها الانتخابية من أن «الكل قلق في أوروبا لرؤية ميلوني في الحكومة... انتهت الحفلة،

وستبدأ إيطاليا بالدفاع عن مصالحها الوطنية».

ونجحت ميلوني المعجبة سابقاً بموسوليني والتي ترفع شعار «الله الوطن العائلة»، في جعل حزبها مقبولاً كقوة سياسية وطرح المسائل التي تحاكي استياء مواطنيها وإحباطهم ببقائها في صفوف المعارضة، في حين أيدت الأحزاب الأخرى حكومة الوحدة الوطنية بزعامة ماريو دراغي.

ولفتت إميليانا دو بلازيو أستاذة علم الاجتماع في جامعة لويس في روما، إلى أنه «لا يمكن التكهن (بنتيجة) الانتخابات التي تحددها المشاعر واللحظة الأخيرة»، مشيرة لوكالة فرانس برس إلى دور الناخبين الذين لم يحسموا أمرهم بعد ويقدر عددهم بحوالي 20%، وإلى أهمية نسبة المشاركة.

وقد تنطوي الانتخابات على مفاجآت ولاسيما في جنوب البلاد، في ما يتعلق بنتائج «حركة خمس نجوم» المعارضة لمؤسسات الحكم والتي يُنسب إليها إقرار حدّ أدنى للأجور للأكثر فقراً، والحزب الديمقراطي (يساري) الذي يملك قاعدة قوية محلياً.

إحكام الحدود

وأياً تكن الحكومة التي ستنتبثق عن الانتخابات لتتولى مهامها اعتباراً من نهاية أكتوبر، فهي تواجه منذ الآن عقبات على طريقها.

فسيحتّم عليها معالجة الأزمة الناجمة عن الارتفاع الحاد في الأسعار في وقت تواجه إيطاليا ديناً يمثل 150% من إجمالي ناتجها المحلي، أعلى نسبة في منطقة اليورو بعد اليونان. وفي هذا السياق، إيطاليا بحاجة ماسة من أجل الاستمرار إلى المساعدات التي يوزعها الاتحاد الأوروبي في إطار خطته للإنعاش الاقتصادي بعد وباء كوفيد-19، والتي يمثل هذا البلد أول المستفيدين منها وبفارق كبير عن الدول الأخرى.

وأوضح المؤرخ مارك لازار لفرانس برس «لا يمكن لإيطاليا أن تسمح لنفسها بالاستغناء عن هذه المبالغ المالية»، معتبراً «هامش التحرك أمام ميلوني محدوداً جداً» على الصعيد الاقتصادي. في المقابل، بإمكانها الوقوف في صف وارسو وبودابست في معركتهما مع بروكسل «حول مسائل الدفاع عن المصلحة الوطنية بوجه المصالح الأوروبية».

ومثلما فعلت قبلها زعيمة اليمين المتطرف الفرنسي مارين لوبن، تخلت جورجيا ميلوني في نهاية المطاف عن مشروعها القاصي بالخروج من اليورو، لكنها تطالب بـ«مراجعة قواعد ميثاق الاستقرار» المتعلقة بسبب الأزمة الصحية والتي تحدد سقف العجز في ميزانية الدول وديونها بـ3% و60% على التوالي من إجمالي ناتجها المحلي.

وفي المسائل الاجتماعية، تعتمد ميلوني المتحدرة من روما مواقف محافظة متشددة، وهي أعلنت في يونيو «نعم للعائلة الطبيعية، لا للوبي مجتمع الميم! نعم للهوية الجنسية، لا لأيديولوجيا النوع الاجتماعي!».

كما أن وصولها إلى السلطة سيؤدي إلى إغلاق حدود بلد يصل إلى سواحله سنوياً عشرات آلاف المهاجرين، وهو ما يؤثر مخاوف المنظمات غير الحكومية التي تغيب مهاجرين غير قانونيين يعبرون البحر في مراكب متداعية هرباً من البؤس في إفريقيا.

ويتفق الخبراء منذ الآن على أن مثل هذا الائتلاف الحكومي الذي ستواجه فيه ميلوني تحدياً حقيقياً في التعامل مع حلفاء مربكين سواء سيلفيو برلوسكوني أو ماتيو سالفيني، لن يستمر طويلاً في بلد معروف بافتقاره إلى الاستقرار الحكومي.